مجلة اللسانيات تفتقد رئيس هيئة تحريرها
وأحد أعضاء هيئة التحرير وتكتب تأبينا لهما

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً أو
تداولها تجارياً

اللسانيات العربية

Allisaniyat Al Arabiyah

مجلة علمية محكمة تصدر عن مركز الملك
عبدالله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية
العدد ١١ ذو القعدة ١٤٤١هـ - يوليو ٢٠٢٠ م

مجلة اللسانيات العربية تتوّج في المرتبة الأولى في تخصصي الآداب واللغة العربية ٢٠٢٠م في معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية أرسيف (ARCIF)

- مُرَكَّب المفردِ المضافِ إلى جمعِه
بين هشاشةِ المقاربةِ المَجمَعِيَّةِ وقوةِ التفسير الإدراكي

- دور المعنى الدلالي- التداولي في تأويل الخطاب النحوي

- حروف المعاني من منظار عرفانيّ:
نظريّة لانغاكر أنموذجا

- فلسفة الذهن من مقاربة أفلاطون إلى الثورة الإدراكية

- الفعل «وجب» تركيبًا ودلالة في المدوّنات الحاسوبيّة العامّة والمختصّة

- المعالجة الآلية للتطور الدلالي وفق لغويات المدونة المحوسبة
دراسة دلالية حاسوبية

- في المناويل المعجميّة

- تسكين اللغة: (إشكالات المنطوق والمكتوب في اللسانيات الحديثة)

- مشكلات المصطلح والترجمة في معجم «اللغويات الاجتماعية»

معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية أرسيف ARCIF رقم (٠,٢٣٥٣)

دور المعنى الدلالي-التداولي في تأويل الخطاب النحوي*

أ.د. ناصر بن فرحان الحريّص[١]

ملخص البحث

يهدف هذا البحث، في تبنيه لفرضيات نظرية التداولية المدمجة، إلى إعادة قراءة دور المعنى في تأويل الخطاب النحوي وتحديد الموقع الإعرابي لمكوناته بناءً على تآزر نوعين من المعنى في تحقيق ذلك، أعني المعنيين الدلالي والتداولي. يعتمد الأول على المعجم الكامن في المقدرة اللغوية عند المتكلم بينما يعتمد الثاني على معنى يُستقى من الجمل فيما بينها، ومعنى يُستقى من الخطاب الضمني، اعتمادًا على ما يزودها به السياق من فرضيات عن قصد المتكلم. وللتدليل على هذا التضافر بين المعنيين، يقدم البحث تحليلًا موجزًا لنماذج من التراكيب النحوية التي عولج تأويلُها الإعرابي في صدر النظرية النحوية التراثية؛ مما يبرهن على أن الدلالة في بعدها المعجمي ليست، دومًا، كافية لتفسير التركيب النحوي، وتقديم تأويل يكشف عن علائقه ومكوناته؛ لأن المواقف اللغوية تؤثر في خيارات المتكلم.

الكلمات المفاتيح: نظرية التداولية المدمجة، الخطاب النحوي، المعنى الدلالي، المعنى التداولي، الخطاب الضمني، النظرية النحوية التراثية، السياق، الموقف.

١- أستاذ اللسانيات، قسم اللغة العربية وآدابها بكلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، جامعة القصيم.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

Abstract

The Semantics-Pragmatics Interface Role in the Interpretation of Syntactic Discourse

Within the framework of integrated pragmatics, this paper aims to reread the role of meaning in the interpretation of Syntactic Discourse by examining two types of meanings: (i) the semantic meaning and (ii) the pragmatic meaning. The first one depends on the linguistic competence of the speaker while the second on the meaning derived from the implicit discourse, depending on the assumptions provided by the context about the speaker's intention. To this end, the paper analyses a number of syntactic constructions that were considered by the Arabic grammatical tradition in order to provide evidence indicating that the sematic meaning is not always enough in the interpretation of syntactic constructions because the situation affects the speaker's choices, thus giving a significant role to the pragmatic meaning in the interpretation of syntactic discourse.

Key words: Integrated pragmatics, syntactic discourse, semantic meaning, pragmatic meaning, implicit discourse, the Arabic grammatical tradition, context, situation.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

١. المقدمة

منذ أن أدخل أنسكومبر Anscombre وديكرو Ducrot في نظريتهما، التي عُرفت بـ(التداولية المدمجةIntegrated Pragmatics)، المكونَ التداولي إلى جانب المكون الدلالي في عملية تأويل الخطاب، أصبح ينظر إلى المعنى اللغوي بوصفه خليطًا من «الاصطلاح والقصد»، وذلك عبر افتراض أن عملية تأويل الملفوظ تنطلق من التسليم بأن المتكلم يعبر عن أفعال كلامية صريحة وحرفية، أما المعاني الأخرى المتعلقة بمعنى الملفوظ فإنها تنضاف إلى المعاني الحرفية المصرّح بها دون أن تُلغيها. ووفقًا لهذه العلاقة التعالقية، فإن المخاطب يصل إلى مقاصد المتكلم speaker's intentions انطلاقًا من دلالة الجملة الملفوظ بها إلى معنى القول (المعنى التداولي) من منطلقات سياقية، ومعرفة مشتركة بينه وبين المتكلم، ومن العرف convention الذي يُشكّل منهل الخطاب عند المتخاطبين المنتمين إلى فئة اجتماعية معينة.

يهدف البحث الحالي إلى توظيف فرضية التعالق بين المكونين الدلالي والتداولي في الكشف عن دور هذه العلاقة في تأويل الخطاب النحوي والكشف عن العلائق الإعرابية التي تجعل من تأويله لا يقف عند حد الدلالة المعجمية للألفاظ، بل يتعدى ذلك إلى دور علاقة المقام ومقاصد المتكلم وطبيعة المظاهر الضمنية للمعنى وغيرها من المفاهيم المرتبطة بالظواهر المعتاد إسناد وصفها للمكون التداولي. وللتدليل على دور هذه العلاقة التعالقية في تأويل الخطاب النحوي وإزالة لبسه، يحلل البحث عددًا من التراكيب النحوية الواردة في كتاب سيبويه التي لا يمكن فهم تأويلها النحوي (الإعرابي) إلا في ضوء هذه العلاقة التعالقية بين المعنيين الدلالي والتداولي. وفي ذلك دلالة على إدراك النظرية النحوية التراثية في تاريخها المبكر أهميةَ المكون التداولي وعدم كفاية المعنى في بعده المعجمي في تفسير التركيب النحوي وتقديم تأويل يكشف عن علائقه ومكوناته، وربّما، مشكل إعرابه.

ولكي يحقق البحث الحالي أهدافه، فقد قُسمت مباحثه إلى أربعة مباحث رئيسة. يفتتح تلك المباحث المبحث الثاني الذي يتناول – باختصار– المعنى وتأويل الخطاب النحوي في الأدبيات العربية المعاصرة. ويناقش المبحث الثالث أسس نظرية التداولية المدمجة التي تخدم هدف البحث، لا سيما فكرة تمييز «دلالة» الجملة من «معنى» القول،

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

ومسلمات النظرية وقوانين الخطاب. ويلقي المبحث الرابع الضوء على نماذج مختصرة من التراكيب النحوية التي عولج تأويلُها الإعرابي اعتمادًا على تضافر المكونين الدلالي والتداولي (في إنجاز الخطاب النحوي عبر تحديد الجمل الكامنة وراء الملفوظات القابلة للإنجاز). وأخيرًا، تأتي خاتمة البحث، في المبحث الخامس، لتلخص أفكار البحث وأهم نتائجه.

٢. المعنى وتأويل الخطاب النحوي في الأدبيات العربية المعاصرة

جلُّ الدراسات التي تناولت دور المعنى في تأويل الخطاب النحوي كانت تقف عند بعده الدلالي مغفلةً بعده التداولي وتعالقه مع نظيره الدلالي. ففي نظر تلك الدراسات، يُعالج علم الدلالة معنى الجملة في إطار أدنى من الإشارة إلى المقام، في حين تتولى التداولية المعنى ضمن إطار المقام المحدد المعالم والمقاصد، ولا تلاقي بينهما في بنية الخطاب النحوي. وكأننا بين اتجاهين ينبثق عنهما فرضيتان:

أ. اتجاه يعتبر الخصائص المرتبطة بالمقام ظواهر تتعلق بالأداء الكلامي.

ب. اتجاه يعتبر الخصائص المستقلة عن المقام تُشكِّل جزءًا من الكفاية اللغوية للمتكلم التي هي مكون من مكونات الملكة اللغوية.

إذا أخذنا بفرضية الاتجاه الأول يصبح من الضروري وضع نظريتين منفصلتين:

أ. نظرية تختص بوصف الخصائص والعلاقات الدلاليـــة الصرف، باعتبارهـــا كفاية لغوية.

ب. نظرية تختص بوصف الخصائص والعلاقات المرتبطة بالمقام، باعتبارها أداءً كلاميًا.

أما إذا أخذنا بفرضية الاتجاه الثاني فيصبح من مهام النظرية اللغوية أن تقوم بتنظيم النحو على الشكل الذي يجعله يسع وصف الخصائص والعلاقات المرتبطة بالمعنى سواء استقلت عن السياق أم خضعت له. ومن أبرز تلك الدراسات:

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

- الحموز، عبد الفتاح، القطع نحويًا والمعنى.
- بو قرومة، حكيمة، التداولية وعلاقتها بعلم الدلالة والسيميائية.
- نحلة، محمد أحمد، المباحث التداولية.
- بوجادي، خليفة، في اللسانيات التداولية.
- خليل، خالد، الدلاليات والتداوليات، علاقة وإشكاليات.

ما يروم إليه البحث الحالي يختلف عن تلك الدراسات الآنفة في كونه يربط بين المكون الدلالي والمكون التداولي في تأويل الخطاب النحوي وتفسيره والكشف عن علائقه الإعرابية التي تجعل من تأويله لا يقف عند الدلالة المعجمية للألفاظ بل يتعدى ذلك إلى دور علاقة المقام ومقاصد المتكلم وطبيعة مظاهر المعنى الضمنية[١]. والبحث وفق هذا الهدف، يتنزل في صلب البحث الدلالي-التداولي الفلسفي ويتخطى جدلية الفصل بين علمي الدلالة والتداولية إلى التلاقي والتصافح بينهما في تأويل المعنى وتفسيره. وهذا مسار جديد بدأ يشق طريقه في الدراسات اللسانية المعاصرة، وهو مسار البحث في التداخل والتعالق بين مستويات ومكونات التمثيل في النظام اللغوي[٢] Interfaces in Linguistics

٣. التداولية المدمجة لأنسكومبر وديكرو[٣]

لن ندخل، هنا، في تفاصيل نظرية التداولية المدمجة، وإنما سنركز فقط على فرضيتها التي ترى أن ثمة علاقة تعالقية بين المعنيين الدلالي والتداولي، وهي الفكرة التي يتكئ عليها البحث الحالي في سبيل تأويل الخطاب النحوي وبيان علائقه الإعرابية. وهذه العلاقة التعالقية هي محور أفكار نظرية التداولية المدمجة التي تجلت ابتداءً في أعمال ديكرو التي رأت النور في سنوات ١٩٧٢، و١٩٨٠، ١٩٨٢، ثم في العمل الرائد الذي اشترك فيه مع أنسكومبر سنة ١٩٨٣[٤]. ويبدو تأثير نظرية أفعال الكلام التي جاء بها أوستن سنة ١٩٥٠م[٥] في أفكار نظرية التداولية المدمجة[٦]، لا سيما في تأكيد رفض التصوّر القائم على الفصل بين الدلالة وموضوعها معنى الجملة، والتداولية وموضوعها استعمال الجملة في المقام (أي، معنى القول)[٧]. فمجال البحث

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

في نظرية التداولية المدمجة هو الجزء التداولي المدمج في الدلالة، وموضوعه هو بيان الدلالة التداولية لا الخبرية الوصفية المسجلة في أبنية اللغة وتوضيح شروط استعمالها الممكن[٨]؛ وذلك لأن غاية هذه النظرية هي البحث عن الجوانب التداولية داخل بنية اللغة نفسها لا خارجها بناءً على « أن اللغة تحقق أعمالا لغوية، وليست وصفا لحالة الأشياء في الكون، وهذا يستلزم أن يكون معنى القول صورة عن عملية القول لا عن الكون»[٩]. وهي، بسبب هذه النظرة المتفردة للمعنى[١٠]، نظرية بنائية ترفض المقابلة التقليديّة بين المعنى المعجمي والمعنى غير المعجمي، بل تمثّل الإشارة إلى إلقاء القول خاصيّة مميزة للشفرة اللغوية مُسجّلة في بنية اللغة. أما فهم القول فيعتمد مسارات استدلالية خاصة بكل لغة معينة، وهي في طبيعتها استدلالات حجاجية غير استنتاجية وذات طبيعة تدرّجية. كما أنها لا تقوم على شروط الصدق، إذ تهدف إلى إبراز الفرق بين اللغة الطبيعيّة واللغة الصوريّة[١١]. وهذا يقودنا إلى أهمية التمييز بين (دلالة الجملة) و(معنى القول) و(إلقاء القول) وفق فلسفة نظرية التداولية المدمجة، وهو ما يتناوله المبحث الموالي.

٣-١. الجملة والقول

يرى ديكرو أنّ ضرورة تمييز معنى الجملة من معنى القول يعد أهم مبادئ نظرية التداولية المدمجة. فالجملة، حسب اصطلاح ديكرو، كيان مجرّد تكونه مجموعة من المفردات مركبة وفق قواعد النحو. وأما القول فهو عبارة عن إلقاءٍ (تلفظٍ) قوليّ مخصوص للجملة. كما ينظر ديكرو في الحالة التي يستحيل فيها أن نستخلص من دلالة الجملة على نحو ما تصوّرها اللسانيّون، المعنى الذي نُعيّنه للقول[١٢]. في المقابل، دلالة الجملة في التقليد اللساني هي «المعنى الحرفيّ». وتدلّ عبارة المعنى الحرفيّ على ما يبقى ثابتًا من الجملة بين تحقق وآخر[١٣]. وهذا يعني أن دلالة الجملة لم تعد أمرًا يمكن قوله ولكنّها بالأحرى مجموعة من التعليمات[١٤] تمكن، بالرجوع إلى مقام الخطاب، من النفاذ إلى معنى القول. ومن ناحية أخرى، فإن قصد المتكلم المنشئ للقول لم يعد يتمثّل في الإنتاج الآلي لدلالة الجملة، ولكن في أن يُطلع مخاطبه على استنتاج معيّن هو ما يستهدفه حين ينشئ القول.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

٣-٢. الجملة مقابل القول والدلالة مقابل المعنى

من الركائز الأساسية التي قام عليها التحليل البنيويّ للتداولية المدمجة إجراء تقابل بين الجملة والقول وصفاتهما (الدلالة مقابل المعنى)[١٥]. ووفق هذا التقابل، تتحدد الجملة، لغويًا، أساسًا ببنيتها التركيبية وبدلالتها التي تُحتسب على أساس دلالة الكلمات المكوّنة لها. وضمن هذا الفهم، فإن الجملة كيانٌ مجرد في حين أن القول كيان تفاعلي تواصلي؛ لأن المتخاطبين، عند التواصل، لا ينشئون جملًا بل يتبادلون أقوالًا. ووفقًا لذلك، يصبح القول نتاج إلقاء جملة ما تتمّها المعلومات التي نستخرجها من المقام الذي تُلقى فيه[١٦].

وإن كانت الدلالة مرتبطة بالجملة، فإن القول لا ترتبط به الدلالة بل يرتبط به المعنى. وينبغي أن تفهم دلالة الجملة هنا على أنها نتاج إرشادات لغوية تكوّنها التعليمات في مصطلحات ديكرو كما مر بنا[١٧]. وتحتسب بواسطة المكوّن اللساني. وبالمقابل، فإن معنى القول هو دلالة الجملة مضافًا إليها الإرشادات السياقية والمقامية التي تحتسب انطلاقًا من المكوّن البلاغي. والالتجاء إلى قوانين الخطاب، كما سيأتي، هو من خصائص المكوّن البلاغي الذي يوافق ما يَنتج عنه معنى القول[١٨].

٣-٣. مسلّمات التداولية المدمجة

تدافعُ نظرية التداولية المدمجة عن الأطروحتين التاليتين[١٩]:

(أ) تكمن الأطروحة الأولى في الدفاع عن تصوّر لا وصفيّ للغة مفاده أنّ الأقوال لا تبلّغ حالات أشياء في الكون (وظيفتها التمثيليّة) بل تبلغ أعمالًا؛ أي أعمالًا لغوية (من قبيل الأمر والوعد والتمنّي والإخبار والحجاج).

(ب) أما الأطروحة الثانية فهي أطروحة الإحالة الانعكاسية (أو الإحالة الذاتيّة) للمعنى وهي ما يُمكن تلخيصه في الصيغة التالية: إن معنى القول ما هو إلا وصف لتلفّظه[٢٠]. وتأويل هذه الصيغة هو: أن نفهم قولاً ما هو أن نفهم دواعي إلقائه. فيكون وصف معنى قول ما وصفًا لنمط العمل الذي يُفترض أن ينجزه القول.

ومن هاتين الأطروحتين بُنيت مسلّمات التداولية المدمجة، ومن أبرزها[٢١]:

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

(أ) غاية وضع النظام اللغوي هي التواصل باعتبار أنّ معنى القول مرتبطٌ ارتباطًا وثيقًا بعمليّة قوله؛ لأن بنية اللغة تعكس عمليّة إلقاء القول أو تشير إليها.

(ب) لا تمثّل اللغة مجموعة من الإمكانيّات النحوية داخل الجملة فحسب؛ إذ توجد شروط لغوية دقيقة تقيّد تسلسل الأقوال وتعاقبها تحكمه ببنيوية الخطاب المثالي التي تضبط حسن ائتلاف المتتاليات من الجمل بالاعتماد على مجموعة من القواعد.

(ج) دراسة معنى القول تشمل جانبين هما: دلالة الجملة (المجال اللغوي)، ومعنى القول (المجال البلاغي أو التداولي)؛ لأن التمييز بين الدلالة والمعنى ضروريٌّ كلّما أردنا التمييز داخل عمليّة بناء المعنى بين دور العناصر اللغويّة ودور العناصر غير اللغوية.

(د) إلقاء القول (أي، النشاط الذي يكون وراء إنتاج الأقوال) بنية معقدة من أحداث الخطاب ذات وظائف مختلفة.

٣-٤. قوانين الخطاب في التداولية المدمجة

كثيرًا ما سعى ديكرو[٢٢] إلى تبرير اللجوء إلى قوانين الخطاب في إطار التداولية المدمجة. وارتبط هذا اللجوء بالمبدأ العام للتداولية المدمجة الذي يؤكد أن وصف قول ما لا يتم إلا من خلال بيان صلته بالمكوّن اللسانيّ والمكوّن البلاغيّ. وتكون صلته بالمكوّن اللساني عبر دلالة الجملة من حيث هي كيان مجرّد يتحقّق بواسطة القول الذي يمثّل في حد ذاته نتيجة الحدث التاريخيّ المتمثّل في إلقاء القول. أما صلته بالمكوّن البلاغي فتعود إلى ملابسات إلقاء القول التي منها تعرف بلاغة معنى القول. وحينئذٍ يكون السبب الأول لاستعمال قوانين الخطاب ذا طابع نظريّ، ذلك أن تلك القوانين هي نتيجة مباشرة للتمييز بين الجملة والقول؛ أي، التمييز بين الدلالة والمعنى من جهة، وبين المكوّن اللساني والمكوّن البلاغي من جهة أخرى.

وتفهم قوانين الخطاب في التداولية المدمجة بكيفيّتين مختلفتين[٢٣]: (أ) إما على أساس أن قوانين الخطاب تقرن دلالة الجملة بمعنى القول، وهي بهذا تقوم بالدور المنهجيّ نفسه للتحويلات التشومسكيّة، أي أنها تصلح لتفسير بعض آثار المعنى (ما يقابل

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الأبنية السطحيّة) انطلاقًا من مبادئ غير لغوية ومن الدلالة اللغويّة (ما يقابل الأبنية العميقة)[٢٤]، و(ب) إما على أساس أن قوانين الخطاب تقرن المعنى الحرفي بالتلميح الذي يقصدُ المتكلّم إبلاغه. وفي هذه الحالة، يكون مدار قوانين الخطاب معتمدًا على المكوّن البلاغيّ لا على المكوّن اللسانيّ.

٤. تأويل الخطاب النحوي في ضوء تعالق المعنى الدلالي-التداولي

إن علميْ الدلالة والتداولية علمان يكمل بعضهما الآخر، حيث تُعنى الدلالة بتفسير الجمل وفق شروطها وقيودها النظامية، وتحدد معانيها الحرفية، والإشارة إلى أدنى مقاماتها، وتصف الكلمات ومعاني الجمل، وتربطها بالصدق والكذب أحيانًا (وهي في ذلك تقدم خدمة للنظام اللغوي، وليس لمقاصد المتكلمين). في المقابل، تعنى التداولية بما وراء ذلك، فتربط مقاصد المتكلم بالبحث عن المقام المناسب، والشروط التي تضمن نجاح العبارة أو الشروط التي تسمح بنجاحها، ولا تهتم بصدقها أو كذبها؛ لأن همها هو الربط بين النص وسياقه، متوخية نوعين من المعاني: (أ) معنى يؤخذ من الجمل فيما بينها (مجال علم الدلالة)، و (ب) معنى يؤخذ من الخطاب الضمني والمسكوت عنه، اعتمادًا على ما يزودها به السياق من فرضيات حول روم المتكلم وقصده.[٢٥]

والمتتبع لتأويل الخطاب النحوي وإشكاليات إعرابه يجده لا ينفك يعتمد على التأويل الدلالي–التداولي للمعنى في الكشف عن العلائق النحوية المنظمة لمكونات جمله. وقد كان ذلك واضحًا أتم الوضوح في البدايات المبكرة للنظرية النحوية التراثية. فسيبويه كان كثيرًا ما يوظف هذا التضافر خاصة في التراكيب المشكلة الإعراب أو تلك التي تحمل أكثر من وجه إعرابي. ويقترح إدريس مقبول الخطاطة أدناه[٢٦] التي توضح تمثيل هذه العلاقة التضافرية بين الإعراب والمستويين الدلالي والتداولي:

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

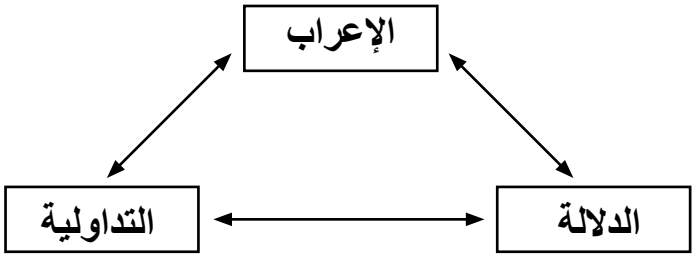

وسنستعرض بعضًا من تلك التراكيب في المباحث الفرعية الموالية.

٤-١. مررتُ برجلين مسلمٍ وكافرٍ/مسلمٌ وكافرٌ

يحلل سيبويه التركيب النحوي لـ: (مررت برجلين مسلمٍ وكافرٍ/ مسلمٌ وكافرٌ) من خلفية تداولية يُترك فيها الخيار للمتكلم لأن يختار بين حالة الجر موافقة للموصوف (الرجلين)، أو حالة الرفع على اعتبار «مسلمٌ وكافرٌ» خبرين لمبتدأ محذوف. وذلك، كما لاحظ سيبويه، لأن المتكلم يحاول أن يستبق السؤال الذي من الممكن أن المخاطب سيطرحه، إما «بأي ضرْبٍ مررتَ؟ أو فما هما؟». وفي هذا الصدد نجده يقول: «مررت برجلين مسلم وكافر، جمعت الاسم وفرقت النعت. وإن شئت كان المسلم والكافر بدلاً، كأنه أجاب من قال: بأي ضرب مررت؟ وإن شاء رفع كأنه أجاب من قال: فما هما؟ فالكلام على هذا وإن لم يلفظ به المخاطب؛ لأنه إنما يجري كلامه على قدر مسألتك عنده لو سألته»[٢٧].

٤-٢. خيرَ مقدم

يقول سيبويه[٢٨]: «ومما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره، أن ترى الرجل قد قدم من سفر فتقول: خيرَ مقدم، أما النصب فكأنه المتكلم بناه نحويًا على قوله (قدمتَ)، فقال: قدمتَ خيرَ مقدمٍ، وإن لم يسمع منه هذا اللفظ، فإن قدومه ورؤيته إياه لغويًا بمنزلة قوله: قدمتَ». وقد سوّغ المعنى التداولي، عبر العرف convention الذي يُشكّل منهل الخطاب عند المتخاطبين المنتمين إلى فئة اجتماعية

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

معينة، هذا الحذف؛ لدلالة الحال التي نابت مناب اللَّفظ المحذوف واستلزم منها معنى الخبر. وهذا الحذف، كما يقول السيرافي[٢٩]، من الباب الذي يجوز إظهار الفعل فيه وإضماره لحال حاضرة ودلالة بيّنة[٣٠]. وفي تأكيد أهمية تداولية المعنى، يقول كارتر[٣١] معلقًا على توجيه سيبويه: «إذ ليس المتكلم هو وحده المنخرط في نشاط تعاوني مع المخاطب في سياق واقعي، بل إن السياق نفسه يمكن أن يصبح المكون النشط في الشكل النحوي للقول».

٤-٣. « كلمتُه فاه إلى فيَّ» و «بايعته يدًا بيدٍ»

ومن أوضح الأمثلة على تضافر المعنى الدلالي-التداولي في تأويل الخطاب النحوي، ما ذكره سيبويه من تأويل للتركيبين النحويين لـ « كلمتُه فاه إلى فيَّ» و «بايعته يدًا بيدٍ» (أي، نقدًا)، حيث يجب فيهما النصب؛ لأن المعنى المعجمي هنا غير مراد، وإنما المراد أنه بايعه فورًا في موقع البيع، ولا يهم أكان المخاطب قريبًا أم بعيدًا (الكتاب بولاق ١/ ١٩٦). وهنا نلحظ التوجيه التداولي أو (الإعراب التداولي)[٣٢]؛ لأن المراد هنا معنى القول ومعنى إلقائه لا معنى الجملة كما عرضنا له في حديثنا عن نظرية التداولية المدمجة. والكتاب مليء بمثل تعبيرات البيوع هذه من مثل: (بعت الشاءَ شاةً ودرهمًا/ قامرته درهماً في درهم/ بعته داري ذراعاً بدرهم/ بعت البر قفيزين بدرهم/ أخذت زكاة ماله درهماً لكل أربعين درهماً/ وبينت له حسابه باباً باباً) وغيرها من التعبيرات التي توضح أن الشيء وقيمته (أي، شاةً ودرهما) يجب أن يذكرا معًا، وإلا فإن المعنى لا يصح من الناحية الفقهية والشرعية. ولأهمية تداولية معنى القول هنا ودوره في الإعراب، يعلق كارتر قائلًا: «وسيبويه يعني بهذا أن المعنى لا يصح في حالة نية العقد بدليل صحة هذه التعبيرات معنىً عند حذف «القيمة» شريطة انتفاء القصد التعاقدي، نحو: بعتُ شائي شاةً شاةً، بعته داري بذراع، ولكن عند حذف القيم سيظن المخاطب أنك بعت شياهك دفعة واحدة، وأن الدار كلها

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

ذراع، وهكذا (أي أن المعنى دلالي «معجمي» ليس غير)»[٣٣].

وعن توجيهات سيبويه السابقة، يعلق كارتر[٣٤]: «لا يعدو المعنى أن يكون أكثر من القصد والمراد؛ ولهذا كان الفعل (أراد) ومشتقاته الأكثر شيوعًا في الكتاب...] مما يدلل على [أن سيبويه كان مدركًا تمامًا للفرق بين معنى القول ودلالة الجملة؛ إذ قد أشار أكثر من مرة إلى (معنى الكلام)، و(معنى الحديث) اللذين هما جزء لا يتجزأ من معنى القول، وليسا جزءًا من مجموع مفرداته. وكلمة (معنى) تستعمل في الغالب وبشكل حصري للدلالة على معنى الأفعال الكلامية، وليس على دلالة الكلمات».

وهذا الأمر يكشف لنا مدى تقاطع ذلك مع فرضيات التداولية المدمجة لا سيما في تمييزها بين مكوّنات القول الدلاليّة الذي نتج عنه تمييزٌ بين القول والجملة والمعنى والدلالة وبين المكوّن النحويّ والمكوّن البلاغيّ. وبموجب هذا التمييز، تكون الدلالة نتاجًا للجملة باعتبارها وحدة لغويّة مجرّدة، ويكون المعنى نتاج القول باعتباره الإنجاز المقامي للجملة. ويدلّل هذا التمييز على أن سيبويه كان يرى أن المعنى خليط من الاصطلاح والقصد. ومن هنا، لا بد، عنده، من إدراك قصد المتكلم Speaker's intention وما يحمله الخطاب من معاني ضمنيةimplicit meaning . وهذان مصطلحان يكثر دورانهما في التداولية المدمجة، ويرتبطان بدلالة معنى القول ودلالة طرق إلقائه. يراد بقصد المتكلم (أو مقاصد المتكلم) المعنى الذي يريده المتكلم شريطة أن يريد إحداث تأثير على مخاطب بعينِه[٣٥]. في المقابل، المعنى الضمني هو كل فرضية نستخلصها من قول لم يقع إبلاغه لنا إبلاغًا صريحًا. وقد فصّل غرايس القول فيه في نظريته القصدية وبالتحديد عند حديثه عن التضمين التخاطبي (conversational implicature) عندما أكد أن المعاني الضمنية[٣٦] هي التي تؤدى من دون أن يصرّح بها في الخطاب، مثل الاقتضاء واستلزامات المحادثة، وتقابلها المعاني الصريحة (الأعمال اللغوية «الفعل اللغوي»).

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

٥. الخاتمة

لقد حاول البحث أن يبرز، مستعينًا بفرضيات نظرية التداولية المدمجة، أهمية المكون التداولي وعدم كفاية المعنى في مكونه الدلالي (المعجمي) في تفسير التركيب النحوي وتقديم تأويل يكشف عن علائقه وإشكاليات إعرابه؛ وذلك لأهمية المواقف اللغوية (كالمقام وغيره) في التأثير في خيارات المتكلم وقصده. وهذا الإدراك لهذه الأهمية هو السبب الذي جعل سيبويه يقدم لنا شروحًا نفسية للخيارات التي تكون في ذهن المتكلم والمخاطب. وقد تجلت فرضيات التداولية المدمجة ظاهرة في تحليل سيبويه وتفسيره لتلك التراكيب التي عرض لها البحث، ويمكن ملاحظة ذلك في تركيزه على وظيفة النظام اللغوي وهي التواصل عبر اعتبار (أ) معنى القول مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بعمليّة قوله و(ب) العلاقات النحوية ليست كافية؛ إذ لا بد من مراعاة أن تقيّد تسلسل الأقوال وتعاقبها يحكمهما بنيوية الخطاب المثالي وأيضًا (جـ) المعنى يشتمل على جانبين هما دلالة الجملة (باعتبارها وحدة لغويّة مجرّدة) ومعنى القول (باعتباره الإنجاز المقامي للجملة). وهذا يعني أن تأويل معنى القول، عند سيبويه، كما في إطار التداولية المدمجة، يتشكل ضمن علاقة تعالقية بين البنية النحوية وسياق التلفظ وملابسات القول؛ وذلك لأن البنية النحويّة للقول ليست بمعزل عن سياقات تلفظها.

إن نهج سيبويه في التعامل مع بنية الخطاب النحوي عبر الاتكاء على الإعراب التداولي، يؤكد لنا أن ما يزودنا به التأويل الدلالي ليس كافيًا، ومن ثَم تبرز أهمية التأويل التداولي الذي يملأ، كما يقول فرانسوا ريكاناتي[٣٧] الثغرات التي لم يسدها التأويل الدلالي؛ لنصل إلى قصد المتكلم التواصلي الفاعل في إنجاز الخطاب وتأويله.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الهوامش

*أُنجِزَ هذا البحث بدعم من عمادة البحث العلمي بجامعة القصيم تحت رقم (٥٢٠٦) خلال السنة الأكاديمية ١٤٣٩-١٤٤٠هـ. والباحث ينتهز الفرصة هنا ليقدم للعمادة الشكر على دعمها وتفعيلها بيئة البحث العلمي في الجامعة.

This research was supported by a grant (n.5206) from Deanship of Scientific Research at Qassim University during the academic year 2019.

البريد الإلكتروني: nassser-alhorais@qu.edu.sa.

١. أشارت بعض الدراسات إلى فكرة العلاقة التعالقية بين المعنيين الدلالي والتداولي على نحو ما نجد عند فرانسوا ريكاناتي في كتابيه: (٢٠١٦) فلسفة اللغة والذهن، ترجمة: الحسين الزاوي، و (٢٠١٨) المعنى الحرفي، ترجمة أحمد كروم (ينظر قائمة المراجع).

٢. كثيرة هي الأبحاث اللسانية الغربية في هذا الموضوع، ولعل من أهم ما كتب فيه الكتابَ الضخمَ الذي نشرته دار أكسفورد الشهيرة ضمن سلسلتها اللسانية الضخمة:

Interfaces in Linguistics: New Research Perspectives, 2011

وكذلك الكتاب الآخر الذي نشرته الدار نفسها وحرره جليان رامشاند وتشارلز ريس) ينظر تفاصيل المرجعين في قائمة المراجع الأجنبية):

Oxford handbook of linguistic interfaces/edited by Gillian Ramchand and Charles Reiss, 2007.

٣. أود أن أشكر هنا مساعدة الباحث الأستاذة أروى مشاري الصعب؛ لمساهمتها في جمع جزء من المادة العلمية للتعريف بنظرية التداولية المدمجة.

٤. ينظر قائمة المراجع الأجنبية.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

٥. فحوى نظرية أفعال الكلام التي جاء بها أوستن وطورها تلميذه سيرل يتلخص في أن كلَّ ملفوظ ينهض على نظام شكلي دلالي إنجازي تأثيري، فهو نشاط مادي نحوي يتوسل بأفعال قولية إلى تحقيق أغراض إنجازية كالطلب والأمر والوعد، وغايات تأثيرية كالرفض والقبول، فهو فعل يطمح إلى أن يكون فعلا تأثيريًّا ذا تأثير في المخاطب. وفي ضوء ذلك، قسّم "أوستين" الفعل الكلامي الكامل إلى ثلاثة أفعال فرعيّة، وهي: (أ) فعل القول أو "الفعل اللغوي"، و(ب) الفعل المتضمن في القول، وهو الفعل الإنجازي الحقيقي، فهو عمل يُنجز بقول ما، وهذا الصنف من الأفعال الكلامية هو المقصود من النظرية برمتها، و(جـ) الفعل الناتج عن القول، وهو الأثر الذي يسببه القول في المشاعر والفكر، كالإقناع والتضليل والإرشاد والتثبيط. ولذلك يرى "أوستين" أن الفعل الكلامي الكامل له خصائص، وهي: أنه فعل دال، وأنه فعل إنجازي، وأنه فعل تأثيري (ينظر في الجهاز المفاهيمي للدرس التداولي المعاصر، مسعود صحراوي ضمن كتاب في: التداوليات: علم استعمال اللغة، تقديم وتنسيق: حافظ إسماعيلي علوي، ص ٢٥-٦٢، ولمزيد تفصيل عن هذه النظرية وملامحها في التراث اللغوي العربي ينظر كتابه التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي. هذا وقد ترجم عبد القادر قينيني سنة ١٩٩١م كتابَ أوستن إلى العربية: (نظرية أفعال الكلام العامة، كيف ننجز الأشياء بالكلام). ونشرته دار أفريقيا الشرق. وقد ترجمت أميرة غنيم كتاب تمليذه: سورل، جون: (الأعمال اللغوية: بحث في فلسفة اللغة) ونشر عام ٢٠١٥، عن المركز الوطني للترجمة في تونس. ويُنصح القارئ إذا ما أراد معرفة ضافية عن هذه النظرية بكتاب شكري المبخوت (٢٠١٠): دائرة الأعمال اللغوية، مراجعات ومقترحات. وكذلك كتاب محمد الشيباني (٢٠١٥): من قضايا تصنيف الأعمال اللغوية (مشروع قراءة).

٦. ينظر المبخوت، شكري، نظرية الحجاج في اللغة، ص ٣٥٠. ويرى المبخوت أن هذا التأثير غير الخفي لنظرية أفعال الكلام في المنطلقات الأساسيّة لنظرية انسكومبر وديكرو، لا ينفي تميّز هذا التيار التداولي بمفاهيم كثيرة لعل

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

من أهمها فكرة القيد: أي اعتبار اللغة قيدًا يضبط نسق ترتيب الأقوال في النصوص إضافة إلى كونها احتمالات في التركيب والنظم (المرجع نفسه. ص، ٣٥٢).

٧. يعود التداخل الموجود بين التداولية وعلم الدلالة إلى أنَّ كلا منهما يتناول المعنى، ولكنهما يختلفان في تحديد مستوياته، ومن الباحثين من يعدّ التداولية امتدادًا لعلم الدلالة، ولعل الفضل الكبير في التمييز بين هذين العلمين يعود إلى المحاضرات التي ألقاها أوستين، وفيها ميّز بينهما من خلال فكرة المقدرة اللغوية والأداء، حيث يصنف علماء اللغة، علم الدلالة ضمن المقدرة اللغوية، أما التداولية فتصنف ضمن الأداء (الإنجاز)، وبناءً على ذلك تقوم التداولية على التبعية لعلم الدلالة الذي يعرّف شروط المعنى وحقيقتها، وتهتم التداولية بدراسة هذه الشروط بربط المعنى بالاستخدام، وتحدّد ما يسمح بنجاح الملفوظ أو إخفاقه. وعليه، فإنَّ المقولات التداولية تُبنى على المقولات الدلالية، كما أننا لا يمكن أن نحصر علم الدلالة في دراسة المعنى بعيدًا عن المقام؛ فعلم الدلالة يُعالج معنى الجملة في إطار أدنى من الإشارة إلى المقام، بينما تتولى التداولية المعنى ضمن إطار المقام المحدد المعالم والمقاصد. (بتصرف من كتاب: النص والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، لفان دايك، ص ١١٤-١١٦). وللمزيد، ينظر كتاب جيوفري ليتش: مبادئ التداولية، الذي نقله للعربية عبد القادر قنيني، ٢٠١٣. وينظر التداولية اليوم، علم جديد في التواصل. ترجمة: سيف الدين دغفوس، ومحمد الشيباني، (٢٠٠٣). وكذلك كتاب جورج يول: التداولية، ترجمة: قصي العتّابي، ٢٠١٠. ولتطور الأعمال التداولية ينظر الكتاب الذي ترجمه هشام إبراهيم عبد الله الخليفة (٢٠١٦): نظرية الصلة أو المناسبة في التواصل والإدراك لـ: دان سيبربر، وديدري ولسون.

٨. ينظر ديكرو، القول والمقول، ص ١٧٠.

٩. ينظر المبخوت، شكري، نظرية الحجاج في اللغة، ص ٣٥٤.

١٠. "من نتائج التصور البنيويّ للغة أن أُخرجت الظواهر المتعلّقة بالقول والخطاب

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

من ميدان اللسانيات عبر المقابلة بين اللغة والكلام. ذلك أن المقابلة بين اللغة والكلام تقتضي من ناحية أنّ كلّ واقعة من وقائع القول أو مرتبطة بإلقائه لا تتعلّق باللغة وإنّما بالكلام بما أنّ المقابلة بين اللغة والكلام توافق المقابلة بين النظام والاستعمال. ومن جهة ثانية يفترض الخطاب باعتباره تحيينًا لوحدات لغوية داخل عمليّة التواصل أن يأخذ المرء بعين الاعتبار برامترات أو مقاييس خارجة عن اللسان تتفاعل معها الوحدات اللغوية؛ إذ إنّ الخطاب يقتضي أن يُقدّم الجانب غير اللغويّ (أو الخارجي) على الجانب اللغويّ (أو الداخليّ)" (ينظر القاموس الموسوعي للتداولية، ص ٨٦).

١١. ينظر القاموس الموسوعي للتداولية، ص ٨٤. وفي رفضها للمقابلة التقليديّة بين المعنى المعجمي (الدلالي) والمعنى غير المعجمي (التداولي) تدعو نظرية التداولية المدمجة، في دراسة المعنى، إلى تبني "التداولية الدلالية" التي تفسر، وفق الملفوظ ما تم إنجازه بالكلام، أي على النظرية أن تصف وصفًا نسقيًّا صور التلفظ المنقولة عبر الملفوظ (ديكرو، القول والمقول، ص ١٧٠-١٧١).

١٢. ينظر ديكرو، القول والمقول، ص ١٧٠-١٧٥.

١٣. ينظر المرجع السابق، ص ١٠٠، والقاموس الموسوعي للتداولية، ص ٣٥٠.

١٤. مفهوم التعليميات من مصطلحات ديكرو، وهو جانب تداولي من التأويل مخصوص من المعلومات التداولية المشفّرة لغويًا: وهي المعلومة الإجرائية. وللمعلومة الإجرائية خاصيّتان: إنها غير صدقيّة (لا تؤثر في قيمة صدق الجملة) وتتعلّق بالكيفية التي ينبغي أن تعالج بها المعلومة حتى تؤوَّل (ينظر القاموس الموسوعي للتداولية، ص ٣٢).

١٥. ينظر ديكرو، القول والمقول، ص ١٧٤-١٧٥. وفي هذا الصدد، يوضح كوهي كيدا هذا التفريق بقوله: الجملة وحدة تركيبية مجرّدة، تشكل ملفوظًا بحدوثها المتفرد في لحظة معينة ومكان معين. وعليه، تكون الدلالة signification هي القيمة الدلالية للجملة والمعنى sense للملفوظ (القول) (ينظر بحثه: تسجيل الحجاج في اللغة: حالة نظرية الكتل الدلالية في الرابط المثبت في قائمة

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

المراجع العربية)).

١٦. ينظر ديكرو، القول والمقول، ص ٩٧.

١٧. ينظر هامش ١٤.

١٨. ينظر ديكرو، القول والمقول، ص ٨٥.

١٩. ينظر القاموس الموسوعي للتداولية، ص ٣٥.

٢٠. ينظر ديكرو، القول والمقول، ص ١٨٧، وينظر ديكرو، ١٩٧٢في قائمة المراجع الأجنبية.

٢١. ينظر القاموس الموسوعي للتداولية، ص ٩٣ (بتصرف).

٢٢. لمناقشة مستفيضة عن قوانين الخطاب في التداولية المدمجة ينظر الفصل الذي ترجمه محمد الشيباني وسيف الدين دغفوس بعنوان "قوانين الخطاب" لديكرو. ونشر في كتاب إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين، ص ص ٥٦١-٥٨٢.

٢٣. ينظر ديكرو، القول والمقول، ص ٦٧، ١٠٥، والقاموس الموسوعي للتداولية، ص ٢٣١.

٢٤. مصطلحا البنية العميقة والبينة السطحية من أهم مبادئ نظرية النحو التوليدي في بداياتها ويشكلان أهم أسس المكون النحوي الذي يتألف من المكون الأساسي والمكون التحويلي. ويحتوي الأول على مجموعة قواعد بناء أو قواعد تكوين، بها تتخلق البنى العميقة التي تدخل المكون الدلالي، وتتلقى التفسير الدلالي منه، ومن ثم تحول إلى بنية سطحية بواسطة المكون التحويلي عندما تلتقي والتفسيرَ الفونولوجي بواسطة قواعد المكون الفونولوجي. وعلى هذا، نجد أن البنية العميقة هي المسؤولة عن التفسير الدلالي للجملة، بينما البنية السطحية هي المسؤولة عن التفسير الصوتي. وبذلك يكون للبنية العميقة ربط مزدوج؛ إذ هي مدخل لقواعد التحويل التي تنشئ البنية السطحية، ومدخل لقواعد الإسقاط التي يحصل المرء عند تطبيقها على التمثيل الدلالي (ينظر الحريّص، ناصر، الخاصية النظامية للغة ودورها في فهم كيف يبدع العقل

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

اللغة، ص ٩١٢-٩١٣).

٢٥. ينظر بوجادي، خليفة، اللسانيات التداولية، ص ١٢٩-٣٠.

٢٦. ينظر مقبول، إدريس، البعد التداولي عند سيبويه، ص ٢٥٠.

٢٧. الكتاب، بولاق ١/ ٢١٤.

٢٨. الكتاب، بولاق، ١/ ١٣٦.

٢٩. ينظر شرح السِّيرافي، ٥/ ٢٤

٣٠. لمزيد من دراسة التراكيب الخاصة بدلالة الحال في كتاب سيبويه، ينظر العوادي، أسعد خلف، سياق الحال في كتاب سيبويه دراسة في النحو والدلالة.

٣١. ينظر كارتر ٢٠٠٢، ص ٧، و٢٠٠٧، ص ٣٠ (ينظر قائمة المراجع الأجنبية).

٣٢. هذا المصطلح استعمله إدريس مقبول في بحثه البعد التداولي عند سيبويه. ص ٢٤٩.

٣٣. كارتر، ٢٠٠٧، ص ٣١، ٣٢. يقول سيبويه (بولاق. ١:١٩٦): "ولا يجوز أن تقول: بعت داري ذراعًا، وأنت تريد بدرهم، فيرى المخاطب أن الدار كلها ذراع. ولا يجوز أن تقول: بعت شائي شاة شاة، وأنت تريد بدرهم، فيرى المخاطب أنك بعتها الأول فالأول على الولاء".

٣٤. كارتر ٢٠٠٧، ص ٣٨.

٣٥. والاهتمام بالمقاصد يعني الاهتمام بالمتكلم؛ لأنه صاحب الدور الفاعل في تشكيل المعنى في الخطاب وفق الاستعمال اللساني التواصليّ. وما يقصده المتكلِّم بقولةٍ ما هو أمرٌ مقرون بمقاصده. وفي الوقت نفسه، يفترض المتكلم مسبقًا (Presupposition) أنَّ المخاطَب على وعي كافٍ بمقاصده؛ ليفهم القول إبان التلفظ به. ويقع كل هذا في إطار خلفية مشتركة بينهما.

٣٦. قَسَّمَ غرايس دلالة المعنى الضمني المفهوم من الخطاب قسمين (ينظر

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

حمادي، عبده سيد، الاقتضاء العرفي والتخاطبي، ص ٥٩):

أ. تضمين عرفي conventional implicature، وهو ما يتضمنه الخطاب من معانٍ صرفية ونحوية ومعجمية متحصلة من تعالق المفردات، ولا تندرج في النسبة الخارجية التي تشير إليها حتى تحسب من المقول لأنه المعنى الذي يدركه المتكلم بـ(الكفاية اللغوية) دون أن يكون للعقل أو لإعمال الفكر دور في ذلك، فهو الوقوف عند ظاهر النص في فهم دلالات مستخدمي اللغة والتي تكون مطابقةً لألفاظها أو متضمنةً فيها، ويتميّز هذا النوع من المعنى بعدم انصياعه لشروط الصدق ولا يتمخض عن معطيات تداولية، بل إنه يعود إلى المفردات المعجمية للعرف.

ب. وتضمين تخاطبي conversational implicature، وينقسم نوعين: (١) التضمين التخاطبي المتعارف أو النموذجي وهو القصد/ المعنى الضمني الذي يصدر نتيجة لالتزام المتكلم بقواعد التخاطب، و (٢) التضمين التخاطبي المجازي وهو المعنى الضمني الذي يحصل نتيجة خرم المتكلم لإحدى قواعد التخاطب أو استغلالها.

٣٧. ينظر ريكاناتي، فرانسوا، المعنى الحرفي، ص ١٠٠.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

المراجع العربية:

- أرمينكو، فرانسواز. (١٩٨٦). المقاربة التداولية.ترجمة: سعيد علوش، الرباط: مركز الإنماء القومي.
أوستين، جون. (١٩٩١). نظرية أفعال الكلام العامة، كيف ننجز الأشياء بالكلام. ترجمة: عبد القادر قينيني، الدار البيضاء – المغرب: أفريقيا الشرق.
بوجادي، خليفة. (٢٠٠٩). في اللسانيات التداولية. مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم. الجزائر: بيت الحكمة.
- بو قرومة، حكيمة. (٢٠١٢). التداولية وعلاقتها بعلم الدلالة والسيميائية. مجلة الممارسات اللغوية، ع ١٠، ص ص ٥٩-٦٩.
الحباشة، صابر. (٢٠١١). أسئلة الدلالة وتداوليات الخطاب، مقاربات عرفانية تداولية. عَمان: دار زهران.
- الحريّص، ناصر. (٢٠١٤). الخاصية النظامية للغة ودورها في فهم كيف يبدع العقل اللغة. مجلة العلوم العربية والإنسانية، جامعة القصيم، ع ٣ مج ٧، ص ص ٨٨٣-٩٤٠.
- حمادي، عبده سيد. (١٩٩٧). الاقتضاء العرفي والتخاطبي: دراسة مقارنة بين جرايس وبين المدرسة الشافعية. رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة الكويت.
- الحموز، عبدالفتاح. (٢٠٠٩). القطع نحويًا والمعنى. عَمان: دار عمار للنشر والتوزيع.
- خليل، خالد. (٢٠١٣). الدلاليات والتداوليات، علاقة وإشكاليات. (ضمن كتاب: التداولية في البحث اللغوي والنقدي). لندن: مؤسسة السياب.
- ديكرو، أوزوالد-جان-شافّار، ماري. (٢٠١٠). المعجم الموسوعي الجديد في علوم اللغة. ترجمة: عبد القادر المهيري -حمّادي صمّود. تونس:

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

دار سيناترا-المركز الوطني للترجمة.

- ديكرو، أوزوالد. (٢٠١٢). قوانين الخطاب. ترجمة: الشيباني، محمد. دغفوس، سيف الدين. ص٥٦١-٥٨٢. في: إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين. تونس: المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون.
- (٢٠١٩). القول والمقول. ترجمة: بسمة بلحاج الشكيلي. تونس: معهد تونس للترجمة/ صفاقس: دار محمد علي للنشر.
- روبول، آن وموشلار، جاك. (٢٠١٠). القاموس الموسوعي للتداولية. ترجمة: مجموعة من الأساتذة والباحثين بإشراف عز الدين المجدوب. تونس: دار سيناترا - المركز الوطني للترجمة.
- (٢٠٠٣). التداولية اليوم، علم جديد في التواصل. ترجمة: دغفوس، سيف الدين، ومحمد الشيباني، بيروت: دار الطليعة.
- ريكاناتي، فرانسوا. (٢٠١٦). فلسفة اللغة والذهن. ترجمة: الحسين الزاوي، بيروت: دار الروافد الثقافية.
- (٢٠١٨). المعنى الحرفي. ترجمة: أحمد كروم. بيروت: الكتاب الجديد المتحدة.
- سورل، جون ر. (٢٠١٥).الأعمال اللغوية: بحث في فلسفة اللغة. ترجمة: أميرة غنيم، تونس: المركز الوطني للترجمة.
- سبيربر، دان. ولسون، ديدري. (٢٠١٦). نظرية الصلة أو المناسبة في التواصل والإدراك. ترجمة: هشام إبراهيم عبد الله الخليفة، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.
- السيرافي، أبو سعيد، الحسن بن عبد الله بن المرزبان. (ت. ٣٦٨ه، ط. ٢٠٠٨). شرح كتاب سيبويه. تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

- سيبويه، عثمان بن قنبر. (ت. ١٧٥ه، ط.١٩٨٨). الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- الشيباني، محمد. (٢٠١٥). من قضايا تصنيف الأعمال اللغوية (مشروع قراءة). صفاقس: مكتبة دار علاء الدين.
- صحراوي، مسعود. (٢٠٠٥). التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي. بيروت: دار الطليعة.
- صحراوي، مسعود. (٢٠١٠).في الجهاز المفاهيمي للدرس التداولي المعاصر. ضمن كتاب: التداوليات: علم استعمال اللغة، تقديم وتنسيق: حافظ إسماعيلي علوي، ص ص ٢٥-٦٢. إربد، الأردن: عالم الكتب الحديث.
- العوادي، أسعد خلف. (٢٠١١). سياق الحال في كتاب سيبويه دراسة في النحو والدلالة. عَمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- فان دايك، تيون. (٢٠١٣). النص والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي. ترجمة: صابر الحباشة، الدار البيضاء-المغرب: إفريقيا الشرق.
- كيدا، كوهي. (٢٠١٩). تسجيل الحجاج في اللغة: حالة نظرية الكتل الدلالية. ترجمة: إبراهيم أمغار. متاح على الرابط التالي:

https://afkaar.center/2019/11/03بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠١٩.

- ليتش، جيوفري. (٢٠١٣). مبادئ التداولية، ترجمة: عبد القادر قنيني، الدار البيضاء-المغرب: أفريقيا الشرق.
- المبخوت، شكري. (١٩٩٨). نظرية الحجاج في اللغة، ضمن كتاب أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم، إشراف: حمادي صمود، جامعة الآداب والفنون والعلوم الإنسانية، تونس: كلية الآداب، منوبة.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

- (٢٠١٠). دائرة الأعمال اللغوية، مراجعات ومقترحات. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.
- مقبول، إدريس. (٢٠٠٤). البعد التداولي عند سيبويه. مجلة عالم الفكر، ع ١ مج ٣٣، يوليو- سبتمبر، ص ص ٢٤٥-٢٨٠.
- نحلة، محمد أحمد. (٢٠١٦). المباحث التداولية. مجلة ديالى للبحوث الانسانية، ع ٧٠، ص ص: ٢٨٩-٣٠٩.
- يول، جورج. (٢٠١٠). التداولية. ترجمة: د. قصي العتّابي، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

المراجع الأجنبية

- Anscombre, Jean-Claude & Oswald Ducrot. (1983). L'argumentation dans la langue, Mardaga, Liège (collection Philosophie et Langage).
- Carter, Michael G. (2002). "Patterns of reasoning: Sibawayhi's analysis of the hāl", Proceedings of the 20th Congress of the Union of European Arabists and Islamicists, Part One, Linguistics, Literature, History [= The Arabist, vol. 24–25]. K. Devenyi, ed. Budapest.3–15.
- Carter, M. G. (2007). 'Pragmatics and Contractual Language in Early Arabic Grammar and Legal Theory', in E. Ditters and H. Motzki (eds.). Approaches to Arabic Linguistics. Presented to Kees Versteegh on The Occasion of His Sixtieth Birthday, 25–44. Leiden and Boston: Brill.

ترجم هذا البحث ناصر الحريص في دراسته عن: «مايكل كارتر وجهوده في درس النظرية النحوية التراثية مع ترجمة بحثه: التداولية واللغة التعاقدية في البدايات

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الأولى للنحو العربي والنظرية الفقهية»، مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها، ع ١٩، شعبان ١٤٣٨هـ - مايو ٢٠١٧م.

- Ducrot, Oswald. (1972). Dire et ne pas dire (Paris: Hermann) 2ème édition, corrigée et augmentée, 1979. 3ème édition, augmentée, 1991.
- Folli, Raffaella & Christiane Ulbrich. (2011). Interfaces in linguistics: new research perspectives. Oxford: Oxford University Press.
- Ducrot, Oswald. (1980). Les Echelles argumentatives, Paris: Éditions de Minuit.
- Ducrot, Oswald. (1982). «Note sur T argumentation», Cahiers de linguistique française, 4, p.143–153.
- Ramchand, Gillian and Charles Reiss The Oxford handbook of linguistic interfaces. edited by and. Oxford; New York: Oxford University Press, 2007.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً